تدخل الدولة اقتصادياً.. ضرورة للمجتمع

الأزمات المالية والاقتصادية العالمية والظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع اليمني والدور المحدود للقطاع الخاص في التنمية وتركيزه على مشروعات الربح السريع دفع الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله العاضي إلى المطالبة بإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي كإجراء وقائي من التدهور والتراجع.

عبدالله الخولاني

وأورد الخبير العاضي مجموعة من المبررات الداعية لتفعيل دور الدولة اقتصاديا منها ضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمتمثل في عجز الموازنة العامة, والميزان التجاري وارتفاع معدلات نمو الأسعار وتدني مستوى التنمية البشرية, مما ينعكس في انخفاض نسبة الانفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية مقارنة بنسبة الإنفاق على الدفاع .

مبينا أن الاقتصاد اليمني يعاني من ضعف قاعدة مصادر الدخل ,إذ يعتمد الاقتصاد على مورد قطاع النفط بشكل رئيسي كما أن مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مازالت ضعيفة , إضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

وطبقا للخبير العاضي فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لا يعني إلغاء الحريات والاحتكار وإنما تدخل بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية وإصلاح الوضع الاجتماعي وتحقيق النمو الاقتصادي أي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يركز على الجانب المادي وليس على الجانب النقدي كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري وربط الأجور والمرتبات بالأداء والإنجاز وكذا زيادة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

الاستقرار الاجتماعي جانب مهم في إحداث التطور الاقتصادي

مطالبا بدعم الصادرات المحلية وتقليل الواردات وذلك من خلال قيام الحكومة بإجراء عمل حماية انتقائية لبعض الصناعات الوطنية وتشجيع الصناعات التي تمتلك اليمن فيها ميزة نسبية مثل الاهتمام بالجانب الزراعي لاسيما زراعة القطن بغرض صناعة الأقمشة والمنسوجات لتقليل الطلب الخارجي لهذه السلع وكذلك دعم الصناعة التحويلية مثل مواد البناء وغيرها من المواد التي تتوفر خاماتها في اليمن, الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق انخفاض في معدلات التضخم وسعر الصرف مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الاستقرار الاجتماعي

يعد الاستقرار الاجتماعي جانباً مهما في إحداث التطور والاستقرار الاقتصادي وهذا يتطلب وفقا لما يراه العاضي الاهتمام الكبير من الدولة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والاهتمام بالنمو الاقتصادي من تنويع مصادر الدخل القوى وخلق فرص عمل جديدة وهذا يتطلب إحداث تغير في هيكل الإنتاج بحيث يتم تقليل الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية المعتمد على النفط والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى مثل الأسماك والزراعة والصناعة التحويلية.

التمويل متناهي الصغر

أحمد ماجد الجمال *

.. اعتاد ذوو الدخول المحدودة والمنخفضة على توفير احتياجاتهم المالية من خلال المصادر غير الرسمية حيث أن المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك التجارية) لا تستهدف هذه الفئات من المجتمع ، وفي الماضي كان حين يمر الفرد بضائقة مالية أو تظهر أمامه فرصة للاستثمار حينها يحتاج إلى مال وعلى طرف آخر أن يساعده ويقرضه أو يأتمنه على ذلك المال وهذا هو أصل التمويل والائتمان ، والحاجة إلى المال أو الحاجة إلى التمويل ظهر بظهور الأموال مادامت هناك ضائقة مالية أو فرصة استثمارية ، وظهر كذلك ما يسمى بالقرض الودي كتطوع الأهل والأقارب والأصدقاء في تقديم العون المالي لأحد من أفراده يمر بضائقة مالية أو تسنح أمامه فرصة استثمارية ويتبلور شكل هذا العون المالي في صورة إقراض ودي أو تسليف على أن يقوم الشخص المقترض برد المبلغ بعد فترة محددة أو حين ميسرة حسب الاتفاق وبدون فائدة ولا يمنع أن يكون ذلك مكتوب وقد يكون بشهود أو غير شهود.

ثم ظهرت برامج الإقراض المدعومة من قبل الحكومات والتي استهدفت صغار المزارعين في المقام الأول ثم تطورت لتعتمد ذوي الدخول المحدودة والمنخفضة ممن لديهم القدرة والجدارة الائتمانية الكافية للحصول على الائتمان المصمم لتلبية احتياجاتهم بما يلائم مقدرتهم على السداد ومن هنا كانت بداية انتشار برامج الإقراض متناهي الصغر لتمويل مشاريع في قطاع الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو الخدمات أو الإنتاج الحيواني والسمكي والمنشآت والورش ووسائل النقل وغيرها ، وتهدف هذه القروض توليد الدخل وإيجاد فرص عمل والإسهام في دعم الجهود التي تؤثر بشدة في العملية التنموية المتضمنة تحسين المستوى التعليمي والصحي والمعيشي ودعم برامج محاربة الفقر.

وفي هذه الفترة أصبح مثل هذا النوع من التمويل من الممارسات الشائعة في معظم بلاد العالم بل إن هناك مئات من المؤسسات التي تقدم مثل هذا الائتمان وتمتاز بتقديم قروضها بسرعة وبضمانات مرنة وشفافة وبإجراءات بسيطة وبالاعتماد على الضغوط الشخصية والجماعية لتسديد تلك القروض وبالتكلفة البسيطة للقرض والتوجه إلى العميل المقترض لخدمته بكفاءة.

لقد أتاح مثل هذا التمويل للفقراء الذين ليس لهم تاريخ ائتماني أو ضمانات أو دخل ثابت فرصة الحصول على الخدمات المالية الأساسية ، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يعملون لحسابهم الخاص ويديرون أنشطتهم في اغلب الأحيان من منازلهم أو من أنشطة مهنية وحرفية مدرة للدخل سواء كانوا يعيشون في المناطق الريفية أو الحضرية على حد سواء.

لأن هدف هذا النوع من التمويل تنمية المشاريع الصغيرة وفقا لتقييم احتياجات المناطق الجغرافية ، وتشكيل دعامة أساسية للتنمية المستدامة والسماح لأشخاص محرومين من الخدمات المالية التقليدية بالبدء في نشاط متواضع مدر للدخل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر تقدم منتجات الإيداع والتوفير والمعاشات والتأمين وقد أخذت في النمو وأثبتت أهميتها وجدارتها في الإقراض والاقتراض وتمثل حاليا كإحدى القوى الفاعلة في مكافحة الفقر والبطالة الى جانب برامج الحكومات والهيئات الخيرية والمستثمرين في المجال الاجتماعي كالمؤسسات الخيرية والبنوك التجارية لأداء دورها في المجتمع والوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاهه بمعنى استخدام القوة في خط الهشاشة ، وتعتبر أفضل بكثير من النظرية التقليدية التي تعتمد على الإعانة أو المساعدة أو المنحة المالية أو الصدقات التي تستهلك مباشرة ولا ترد وتؤدي إلى نوع من الاعتمادية ، وهذه هي المشكلة لذا كان لا يكفي المعالجة لهذا الخطأ عند هذا الحد فقط وإنما إيجاد فعل في أرض الواقع وبناء وتطوير ورفع مستوى التمويل بمجموعة ضوابط ومعايير ومبادئ لإطار عمل شركات وبنوك التمويل متناهي الصغر والأطراف ذات العلاقة كي تتحرك تلقائيا في نسق الاقتصاد فتؤثر بشكل متصاعد على متغيرات اقتصادية مثل الدخل الشخصي المتاح للأفراد والأسر ومستوى معيشتهم.

وبناءً على النظرية الحديثة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية (المستدامة) تعتمد في تقديم المساعدات المالية للفقراء على فرض أن هذه المساعدات استثمار في مشروعات صغيرة وفي تعليم الأفراد الاعتماد على أنفسهم لإنشاء وإدارة هذه المشروعات الصغيرة وبعيدة عن كونها إعانة أو مساعدة أو صدقة.

ومن هذا المنطلق ارتأت تلك المؤسسات بافتراض أن العملاء ماهرون لما يكفي لتدبر أمورهم لكن لاتفترض أن كل الفقراء سيكونون جديرين بالثقة وقد انتهجت في عملية الإقراض طريقين أساسيين.

الإقراض الجماعي لتمويل مشاريع مجموعة من الإفراد (نساء أو نساء ورجال) وفي نفس المستوى الاقتصادي بضمان أفراد المجموعة لبعضهم البعض ويتم فتح هذا النوع من التمويلات للذين لا يملكون ضمانات كافية تؤهلهم للحصول على تمويلات لمشاريع أو للاستهلاك لذلك يختارون بعضهم البعض على أساس الثقة والضمان المتبادل ، وفيه يطلب من المقترضين الأفراد أن يشكلوا مجموعة ويتحملوا مسؤولية قروض بعضهم البعض والاعتماد في المقام الأول على ضغط النظراء لضمان السداد وإضافة إلى ذلك فإنه يحد من التوجه بالكامل للمقرضات من الإناث اللآتي يعتبرن أكثر جدارة بالثقة فيهن بسبب الروابط المجتمعية للأسرة والتزامهم العالي في إدارة المشاريع الصغيرة والوفاء بسداد القروض أولا فأول.

أما الإقراض الفردي فهو من القروض الأعلى ويقدم للأفراد دون ضمانات جماعية وبشروط أكثر مرونة والمقترضون التقليديون لهذا النوع ليسوا ممن يعيشون في فقر مدقع ويسعون لبدء المشروع وإنما من الفقراء ذوي المهن الحرة ممن يعدون من الحرفيين المهرة للأشغال اليدوية والصناعيين التقليديين والنسيج والخياطة وأصحاب المنشآت ووسائل النقل وتسويق السلع والبضائع وغيرها من الأعمال المدرة للدخل ، وفي بعض الحالات يكون لدى المقترضين قدر قليل من الضمانات ولاينظر إلى الإمكانيات المالية للمقترض فحسب وإنما ينظر أيضا في شهادة زبائنه وجيرانه ودائرة معارفه وتشجيعه على سداد القرض ودعمه بحوافز مثل إمكانية اقتراض مبالغ أكبر وبشروط أفضل ومزايا أعلى وبصورة مضطردة وفرص الحصول على تدريب في إدارة الأعمال وتدريب وصقل مهني والشاهد في كل الأحوال إذا كان في مقدور التمويل متناهي الصغر أن يحقق نجاحا تجاريا فإنه يستطيع التحرك إلى الأمام ويزيد من نطاق وصوله إلى رقعة جغرافية أوسع من فقراء الحضر والريف الذي تسهل خدمتهم بسبب تركزهم واستقرارهم والتطور التقني يساعد للوصول إلى جميع المناطق والأفراد في أدنى سلم الأجور والدخل رغم انه أمر يتسم بالتحدي بسبب ما ينطوي عليه من تكاليف ومخاطر مرتفعة وربما يضاف محور جديد نحو الميسورين نسبيا وتحديد أفضلية كيفية حماية المودعين والمقترضين وكيفية الحد من تكاليف الإشراف والرقابة وكيفية الحيلولة دون تقييد عملية تنظيم التمويل خارجيا كتقديم قروض الكترونية بمبالغ صغيرة بمتوالية حسابية سهلة من خلال التوفيق بين المقترضين ذوي الدخول المنخفضة داخليا والمقرضين خارجيا عبر الإقراض الالكتروني بحيث يستطيع مقترض محتمل أن يعلن عن حاجته لقرض بسيط ترسل إلى وسيط محلي ليقوم باستقبال المبلغ وتسليمه لطالب القرض وبنفس الطريقة حال استرداد المال من المقترض وإعادة إلى الممول وبرسوم زهيدة ، كما يمكن للتمويل متناهي الصغر التنسيق الخارجي لتكوين رأس مال مؤسس أو الحصول على رأس المال من جهة مانحة خارجية ثم يقوم بإنشاء منافذ محلية لامركزية وفروع في أكثر المناطق فقرا.

* باحث بوزارة المالية

إغلاق (12) معملاً لصناعة الآيسكريم بمحافظة صنعاء

أغلق مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء (12) معملاً لصناعة الآيسكريم مخالفاً للمواصفات والمقاييس بمديرية سنحان، كونها تحتوي على أصباغ مضرة بالصحة العامة.

وأوضح البلاغ الصادر عن المكتب والمرفوع إلى محافظ صنعاء، أن المواد ملوثة وتمثل خطورة على صحة المجتمع.

7 مليارات ريال إيرادات حضرموت

عامر عيظة الجابري

بلغت الإيرادات المركزية والمحلية التي حققتها السلطة المحلية ومكاتبها بوادي وصحراء حضرموت خلال العام المنصرم 2012م مبلغ 7 مليارات و34 مليوناً و521 ألفاً و773 ريالاً منها 6 مليارات و133 مليوناً و229 ألفاً و937 ريالاً إيرادات مركزية و901 مليون و291 ألفاً و836 ريالاً إيرادات محلية بزيادة عن إيرادات عام 2011م بمبلغ مليارين و783 مليوناً و226 ألفاً و475 ريالاً.

أوضح ذلك لـ «الثورة» عوض يسلم العيجم مدير عام مكتب فرع وزارة المالية بوادي وصحراء حضرموت، مشيراً إلى أن أسباب الزيادة في الإيرادات المركزية والمحلية تعود إلى انتظام التحويلات من السلطة المركزية الخاصة بالدعم المركزي الأساسي بالإضافة إلى ما تحقق من إيرادات من مكتب جمارك الوادي والصحراء ومنفذ الوديعة، مؤكداً أن العام الحالي 2013م سوف يشهد زيادة كبرى في تحقيق الإيرادات في مختلف المجالات، مشيدا بجهود السلطة المحلية وقيادة وزارة المالية على تذليل الصعوبات.

داعياً جميع مكاتب فروع الوزارات والمديريات بالوادي والصحراء إلى تفعيل الاهتمام بتلك الجوانب الايرادية الهامة والتي تسهم في رفع الجانب الاقتصادي للبلد من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية والخدمية التي يستفيد من خدماتها المواطن في مختلف المجالات.

الحكومة تعتزم تنفيذ مشروع وطني لتمويل المشاريع الزراعية والسمكية بتكلفة 500 مليون ريال

منصور شايع

تعتزم الحكومة اليمنية تنفيذ مشروع وطني لتمويل المشاريع الزراعية والسمكية بتكلفة تتجاوز 500 مليون ريال بتمويل من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي كجهة ممولة وبنك التسليف التعاوني والزراعي كجهة مقرضة تمنح لصغار المنتجين في قطاعي الزراعية والأسماك وتنمية المرأة الريفية والشباب.

وأوضح المهندس فريد أحمد مجور وزير الزراعة والري في حفل تدشين برنامج دعم الشباب الخريجين في العملية الانتاجية الممول من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي والذي نظمه أمس بنك التسليف التعاوني والزراعي انه تم تحديد عدد من المشاريع لدعمها وتمويلها منها مشاريع الانتاج النباتي والحيواني ومشاريع الانتاج السمكي ومشاريع التسويق الزراعي والسمكي وكذا المشاريع المدرة للدخل.

موضحا ان التنمية الزراعية والسمكية اصبحت المفتاح الأساسي الذي تستطيع الدولة من خلاله إحداث انتعاش اقتصادي وتنموي ذاتي ملموس وبالتالي ستتحسن أوضاع قطاعات شعبية رئيسية في الريف اليمني وفي الساحل، لافتا إلى ان تمويل تنفيذ المشاريع الصغيرة والبرامج المدرة للدخل في هذا المجال سيسهم في تحسين أوضاع القطاعات الرئيسية في البلاد خاصة في الأرياف والسواحل كونها تمثل أكبر شرائح المجتمع المنتج من حيث العدد، كما ان هذه القطاعات الشعبية هي الشريحة المناط بها انتاج الغذاء وتسويقه، مشددا على أهمية استمرار تنمية قطاعي الزراعة والأسماك هو الاتجاه الصحيح الذي ينبغي ان توليه الدولة والمانحون وشبكات التمويل الاخرى الاهتمام الرئيسي لانه الطريق الأفضل لمحاربة الفقر وتقليص الفجوة في الغذاء وصولا إلى الأمن الغذائي المنشود.

من جانبه أشار الأخ منصر صالح القعيطي رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي إلى ان التراجع الكبير خلال الفترات الماضية في توليد فرص عمل وتوفير وظائف جديدة أدى إلى زيادة نسب البطالة بين الشباب وقد أثر ذلك على الناتج القومي الاجمالي الأمر الذي يحتم على الجميع تبني سياسات استراتيجية تعمل على زيادة الفرص الانتاجية والاستثمارية من خلال دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمدرة للدخل، منوها بان التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه البلدان النامية ومنها اليمن هو ارتفاع حدة آثار تدني فرص التشغيل اللازمة في مؤسسات القطاع العام والخاص وفي مختلف قطاعات الأعمال.

واستعرض القعيطي الانجازات التي حققها البنك خلال السنوات الماضية ومستوى أدائه للخدمات المصرفية وتحقيقه لأعلى معدلات النمو في ودائع الجمهور إلى جانب اسهاماته في خدمة جميع شرائح المجتمع.

كما ألقيت عدد من الكلمات من قبل الدكتورة فتحية بهران ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في اليمن والأخ عمد عبدالفتاح اسماعيل وكيل أمانة العاصمة والدكتور حسن زيد نائب عميد كلية الزراعة بجامعة صنعاء، أشارت إلى الدور الايجابي في دعم وتمويل مثل هذه البرامج التنموية التي تمثل توجها تنمويا يلامس احتياجات التنمية في اليمن في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن، مؤكدين ان تلك البرامج ستسهم في تحقيق الأهداف التنموية والتخفيف من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل وتحسين الدخل وسبل المعيشة للسكان وكذا الاسهام في زيادة الانتاج الزراعي والسمكي.

يشار إلى أن برنامج دمج الشباب الخريجين في العملية الإنتاجية يعد أحد البرامج الوطنية التي تعمل على تحفيز وإدخال الشباب الخريجين من الكليات والمعاهد الزراعية والسمكية الذين لم تتوفر لهم فرص عمل بتشجيعهم على إنشاء مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة في القطاعين الزراعي والسمكي وتدريبهم على اعداد وتنفيذ برامج تخصصية ومهنية تؤهلهم لإدارة مشاريعهم، ويهدف مشروع البرنامج البالغة تكلفته 500 مليون ريال إلى ايجاد فرص عمل دائمة ومستدامة من خلال منح التمويلات اللازمة للشباب الخريجين لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات طابع انتاجي وفي ختام الحفل تم تكريم عدد من الجهات الداعمة والممولة والطلاب الخريجين.

*Economic Opportunities Fund (**EOF**)*
Presidency of Council of the Ministers - Sana'a, Yemen
Economic opportunities Programme (EOP)

International Marketing Firms Required (ICB)

The Government of Yemen represented by the Ministry of Planning and International Cooperation has received a Grant from (IFAD) and co-finance from Islamic bank for Development and European Union toward the Economic Opportunities Fund. EOF was created by the Presidential decree # 183-2010 dated 25/09/2010 as a public-private partnership entity working to improve the economic status of poor women and men in rural areas.

The EOF is managing the Economic Opportunities Programme (EOP), a rural development programme financed by the Government of Yemen, the European Union, the Islamic Development Bank and the International Fund for Agricultural Development. The goal of the Economic Opportunities Programme (EOP) is to improve the economic status of poor rural women and men. Its objective is to create sustainable economic opportunities for poor women and men in the programme areas.

The main outputs of EOP will be the targeted precious commodities (coffee, honey, vegetables, fruits and handicrafts, , etc) that are aimed to get their positions at high value regional and international markets with high revenues and profits margins for both Yemeni exporters directly and reach indirectly the targeted producing associations composed of poor rural farmers.

Therefore, the EOF is seeking to contract a Professional Marketing Company specialized in marketing of agricultural commodities through their wide marketing networking at the countries around the world which known by seeking such EOP's commodities in a wide demand along a year, in addition to has an efficient marketing channels/tools for targeting such high value markets at the targeted countries whether the markets are factories, hypermarkets or big wholesalers.

The marketing process will be developed in close collaboration with the relevant staff of the Economic Opportunities Fund, EOP's exporters and other involved stakeholders.
Respective Companies whether they have their presence at Yemen or not are requested to submit their proposals for the required services within the below specified period. The proposal should include technical and financial proposals in separate sealed envelopes.

The request for proposal (RFP) is to be obtained by the eligible qualified firms, up on a written request to be addressed to EOF, the Interested Marketing Companies/firms may obtain further information by lodging to EOF website www.eofyemen.org or by contacting EOF at the below address during official hours (08:00am-04:00). (Sat-Wed)
Economic Opportunities Fund (EOF), Sana'a.
Hadda Street, Previous Building of TOTAL Co.
Near German Embassy
Tele: 00 967 433919 / 18
E-mail: 'procurement@eofyemen.org' or 'ceo@eofyemen.org"
The deadline for submitting proposals is 25th of March 2013, 3:00 pm.

مناقصة عامة من المجلس المحلي بمحافظة ذمار

يعلن المجلس المحلي بمحافظة ذمار عن رغبته في انزال المناقصة العامة التالية

رقم المناقصة	اسم المناقصة	قيمة وثائق المناقصة	ضمان دخول المناقصة	تاريخ فتح المظاريف
٢٠١٣/١م	بناء عنابر اضافية في السجن المركزي بالمحافظة	٢٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢٠١٣/٤/٨م

بتمويل من البرنامج الاستثماري المحلي للمحافظة

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال اوقات الدوام الرسمي الى ديوان عام المحافظة ادارة الشئون المالية والادارية او مكتب التخطيط والتعاون الدولي لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير المبلغ المبين اعلاه واخر موعد لبيع المظاريف يوم الاثنين الوافق ٢٠١٣/٤/١م.

يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الاحمر مكتوب عليه اسم الجهة والمناقصة ورقمها واسم مقدم العطاء وعلى ان يحتوي على الوثائق التالية :

- ضمان بنكي غير مشروط من بنك معتمد صالح لمدة (١٢٠)يوما اوشيك مقبول الدفع لصالح المجلس المحلي بالمحافظة بمبلغ مقطوع كما هو مبين اعلاه .
- صورة البطاقة الضريبية سارية المفعول .
- صورة البطاقة الزكوية سارية المفعول .
- صورة من السجل التجاري ساري المفعول ورخصة مزاولة المهنة.
- صورة من شهادة التامين الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سارية المفعول.
- شهادة تصنيف من الدرجة الرابعة وما فوق.
- اخر موعد لإسلام العطاءات وفتح المظاريف حسب الموعد المحدد اعلاه وسيتم فتح المظاريف بحضور اصحاب العطاءات او من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم في الموعد المحدد اعلاه الساعة الحادية عشرة من تاريخ يوم فتح المظاريف المحدد اعلاه في ديوان عام المحافظة صالة الاجتماعات .